وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الجمعة، 12 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع على خلفية البيانات الإيجابية للطلب على الوقود وانخفاض المخزونات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انتعشت أسعار النفط أمس الخميس بعد أن هبطت بأكثر من دولار للبرميل في اليوم السابق، مدعومة ببيانات أقوى للطلب على الوقود من الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 52 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 76.93 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0828 بتوقيت جرينتش بينما ارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي 48 سنتا بارتفاع 0.7 بالمئة إلى 73.04 دولارا. كان كلا العقدين في طريقهما لتحقيق أول مكاسب أسبوعية بالنسبة المئوية في أربعة.

عزز انخفاض حاد غير متوقع في مخزونات البنزين في الولايات المتحدة، الأسعار، مما يعكس زيادة الطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة. ومع ذلك، ظل المستثمرون حذرين حيث استمر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في إثارة مخاوف الركود.

وقال ييب جون رونغ، محلل السوق في شركة أي جي: «تمكنت أسعار خام برنت من استعادة بعض ثباتها مؤخرًا من الظروف الفنية السابقة في ذروة البيع، لكن التقدم قد توقف إلى حد ما مع وجود توترات مصرفية (عالمية) لم يتم حلها تضع المعنويات تحت السيطرة».

وقال رونغ إن المخاطر السلبية المستمرة لظروف النمو العالمي يمكن أن تضغط الأسعار في نطاق يتحرك إلى الأمام، مع الحاجة إلى محفز ملموس أكثر لدفع آخر إلى الأعلى. وأظهرت أحدث البيانات الأمريكية ارتفاع أسعار المستهلكين في أبريل، مما يزيد من احتمال أن يحافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار فائدة أعلى، مما قد يكون له تأثير سلبي على خفض الطلب على النفط.

فـي غضـون ذلك، تراجعت مخزونات البنزين الأمريكية 3.2 ملايين برميل الأسـبوع الماضي، وهو ما يزيد كثيـرًا عـن توقعـات المحللين البالغة 1.2 مليون برميـل، وفقًا لأحدث البيانات الصـادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما تراجعت مخزونات نواتج التقطير، بينما ارتفع الطلب على وقود الطائرات في الولايات المتحدة إلى أعلى مسـتوى لـه منذ ديسـمبر 2019. وقال محللو مجموعـة إيه إن زد المصرفية المحـدودة، إنه لا تزال الخلفية الاقتصادية غير المؤكدة تلقي بظلالها على آفاق المستقبل.

وقالـو: «بينمـا تراجع التضخـم في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في أبريل، هناك مخاوف من أن تأثير الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة يظهر الآن فقط في الاقتصاد الأمريكي»، مضيفين أن المعنويات الهبوطية لا تزال تتغلغل في أسواق السلع وسط الافتقار إلى إشارات على وجود طلب أقوى.

في غضون ذلك، يتطلع المستثمرون أيضًا إلى محادثات مفصلة بشأن رفع سقف ديون الحكومة الأمريكية البالغ 31.4 تريليون دولار والذي بدأ يوم الأربعاء، مع استمرار الجمهوريين في الإصرار على خفض الإنفاق.

وأثارت المواجهة قلق المستثمرين، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التأمين على الديون الحكومية الأمريكية إلى مستويات قياسية، حيث أصبحت وول ستريت أكثر قلقًا بشأن مخاطر التخلف عن السداد بشكل غير مسبوق، وقالت آنا وايز، محللة بي ايه بزنس، من المتوقع أن ترتفع أسـعار الفائدة مرة أخرى مسـجلة أعلى مسـتوى لها منذ عام 2008. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في بريطانيا إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2008.

ووفقًا للاقتصاديين والأسواق المالية، سيرتفع السعر الأساسي للمرة الثانية عشرة على التوالي مع استمرار التضخم في الارتفاع. ومن المتوقع أن يرفع صانعو السياسة في بنك إنجلترا الفوائد من ٪4.25 إلى ٪4.5 وهـو مـا يمثـل زيـادة قدرها 0.25 نقطـة مئوية. وسـتجعل هذه الخطوة الاقتـراض أكثر تكلفـة، مما يدفع البنـوك إلى رفع معدلات الادخار.

التضخم في خانة العشرات

يأتي ذلك في الوقت الذي ظل فيه مؤشر أسعار المستهلك البريطاني التضخم ثابتًا في خانة العشرات في مارس، مما أدى إلى ضغط ميزانيات الأسر وأثبت أنه أكثر عنادًا مما كان متوقعًا. ويهدف البنك في رفع أسعار الفائدة إلى خفض التضخم في المملكة المتحدة إلى هدف 2٪.

لكن الخبراء سيراقبون تقرير السياسة النقدية للبنك عن كثب لمعرفة توقعاته الاقتصادية، وإشارة إلى ما يخبئه المستقبل للتضخم والمعدلات. في فبراير، عندما تم إصدار التقرير الأخير، قال البنك إنه يتوقع انخفاض التضخم بشكل حاد خلال بقية العام.

ولكن مع بقاء مؤشر أسعار المستهلك أعلى من رقمين منذ ذلك الحين، ستتم مراقبة أحدث تقرير عن كثب بحثًا عن علامات تغير هذه التوقعات. علاوة على ذلك، قال الخبراء إن صانعي السياسة في البنك يمكن أن يقدموا المزيد من المؤشرات حول ما يخبئه المستقبل للمعدلات.

وقالت إيلي هندرسون، من إنفستك إيكونوميكس، إن «عقارب الساعة تدق» في دورة تشديد السياسة النقدية للبنك، وقد تكون الزيادة يوم الخميس هي الأخيرة. ومن المتوقع أن يرفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة هذا الأسبوع للمرة الثانية عشرة على التوالي، مضيفة: «في الوقت الذي تقف فيه الأمور، وبالنظر إلى التأثيرات الهبوطية الحادة على التضخم في الأشهر المقبلة، وبالتحديد من الطاقة ولكن أيضًا من تباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية والسلع، نعتقد أن هذا قد يكون الارتفاع الأخير من قبل بنك إنجلترا في هذه الدورة».

وأضافت أنه مع ذلك، لا تزال هناك «فرصة كبيرة» لأن يقرر البنك رفع أسعار الفائدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية مرة أخرى في يونيو، خاصة إذا ظل التضخم أعلى من الهدف. «وما هو واضح هو أن أيام الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة في هذه الدورة الاقتصادية محدودة، لكن نقطة النهاية الدقيقة مشوشة بالشكوك».

وفي تقرير السياسة النقدية الأخير، في فبراير، قال محافظ البنك أندرو بيلي إنه من المتوقع أن ينخفض التضخم في المملكة المتحدة بشكل حاد هذا العام. وقال كلاوس بادر، كبير الاقتصاديين العالميين في بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي، على أنه بينما يُتوقع الحصول على 0.25 نقطة مئوية من البنك، «ما هو

أقل تأكيدًا هو ما سيفعله بعد ذلك».

وقال إنه من المحتمل ألا يتوقع صانعو السياسة حدوث ركود بعد الآن، بعد أن توقعوا سابقًا أن المملكة المتحدة ستغرق في ركود قصير وضحل خلال الربع الأول من العام. وستساعد النتيجة الاقتصاديين على تحديد ما إذا كانت أسعار الفائدة سترتفع فوق 4.5٪ هذا العام، وستجعل هذه الخطوة الاقتراض أكثر تكلفة، مما يدفع البنوك إلى رفع معدلات الادخار. وستصدر أرقام الناتج المحلي الإجمالي الفصلية الجديدة يوم الجمعة، والتي من المتوقع أن تظهر نمو الاقتصاد البريطاني خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

في غضون ذلك، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي رفع أسعار الفائدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية، لكنه ألمح إلى أنه قد يكون الارتفاع الأخير قبل أن تبدأ الأسعار في التراجع. في حين اختار البنك المركزي الأوروبي أيضًا زيادة 0.25 نقطة مئوية لكنه ترك الباب مفتوحًا لمزيد من الزيادات، حيث قالت الرئيسة كريستين لاغارد «إن توقعات التضخم لا تزال مرتفعة جدًا لفترة طويلة جدًا»، وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفع النفط على خلفية ضعف الدولار، والبيانات الصينية الضعيفة تحد من المكاسب. وارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الخميس متتبعة ضعف الدولار وعلامات تحسن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة، على الرغم من أن بيانات التضخم الصينية التي جاءت أقل من المتوقع حدت من المكاسب الرئيسة.

وانخفض الدولار في التعاملات الليلية حيث أظهرت البيانات استمرار التضخم في الولايات المتحدة في الانخفاض حتى أبريل، مما حفز الرهانات على توقف وشيك في دورة رفع سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وضعف الدولار يجعل النفط الخام أكثر جاذبية للمشترين الدوليين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب.

وأظهر انخفاض حاد في مخزونات الولايات المتحدة من البنزين ونواتج التقطير أن الطلب على الوقود آخذ في الارتفاع قبل موسم الصيف كثيف الاستهلاك، مما قد يفيد أسعار الخام ويضيق الأسواق في الأشهر المقبلة، ويجلب موسم الصيف خطر حرائق الغابات في أمريكا الشمالية، وهو ما رأى المحللون أنه قد يعطل الإمدادات من كندا. يشير هذا، إلى جانب زيادة الطلب على الوقود في الولايات المتحدة، إلى تشديد شروط الإمداد.

لكن المكاسب في أسعار النفط كانت محدودة بعد إشارات اقتصادية صينية أضعف من المتوقع. وبالكاد نما تضخم مؤشر أسعار المستهلك الصيني في أبريل، في حين انكمش تضخم مؤشر أسعار المنتجين إلى أدنى مستوياته في عام 2020 مع تعثر الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وأظهرت البيانات في وقت سابق من هذا الأسبوع أن شحنات النفط إلى أكبر مستورد للخام في العالم تقلصت في أبريل، مما يشير إلى أن الطلب في الصين ظل ضعيفًا. ودفعت مجموعة من القراءات الاقتصادية الصينية الضعيفة في الأشهر الأخيرة التجار إلى التساؤل عما إذا كان التعافي الاقتصادي في البلاد سيدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام.

«أرامكو السعودية» تنفي ادعاءات إيقاف خططها للهيدروجين الأزرق مؤقتًا

الرياض

نفت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» الادعاءات التي تزعم بإيقاف خططها للهيدروجين الأزرق مؤقتًا، مبينة أن هذه الادعاءات غير دقيقة.

وأكدت الشركة في بيان لها اليوم، أن هدفها لإنتاج ما يصل إلى 11 مليون طن من الأمونيا الزرقاء، التي تُعد ناقلًا للهيدروجين الأزرق، بحلول عام 2030، يبقى قائمًا دون تغيير، وستواصل العمل مع العملاء المحتملين والأطراف المعنية الأخرى في جميع أنحاء العالم لتحقق تقدمًا حقيقيًا عبر سلسلة قيمة الهيدروجين الأزرق، ويشمل ذلك الحصول مع «سابك» على أول شهادة مستقلة في العالم لإنتاج الأمونيا الزرقاء والهيدروجين الأزرق، بالإضافة إلى تسليم ثلاث شحنات من الأمونيا الزرقاء للعملاء في آسيا. من جهة ثانية وقعت السعودية وهولندا أمس الخميس مذكرة تفاهم للتعاون في تطوير الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر.

وقال وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال القمة العالمية للهيدروجين في روتردام إن هولندا قد تكون النقطة الرئيسية لنقل الهيدروجين المستخرج من مصادر الطاقة المتجددة من السعودية إلى أوروبا، وأضاف الأمير عبدالعزيز «روتردام ستكون مركزنا في أوروبا» مضيفاً أن هولندا وألمانيا ستكونان «الشريكتين الطبيعيتين» في تجارة الهيدروجين الأخضر.

وتابع قائلاً «أنتم تقيمون المنشآت على الأرض، تبنون مواقع التخزين وخطوط الأنابيب. لديكم خطة».

وزير الطاقة يوقِّع مذكرةَ تعاونٍ في مجال الطاقة بين حكومة المملكة وحكومة هولندا

الرياض

في إطار الزيارة التي قام بها صاحبُ السموِّ الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة إلى هولندا، لحضور مؤتمر القمة العالمية للهيدروجين لعام 2023م، الذي انعقد في مدينة روتردام الهولندية، خلال الفترة من 19 إلى 20 شوال 1444هـ، الموافق من 10 إلى 11 مايو 2023م، وقَّع سموُّه مع معالي وزيرة الشؤون الاقتصادية وسياسات المناخ الهولندية ميكي أدريانسينس؛ مذكرة تفاهم بين المملكة وهولندا في مجال الطاقة.

وتهدف المذكرة إلى وضع إطار للتعاون بين البلدين وتعزيزه في عددٍ من قطاعات الطاقة، منها الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والكهرباء، والقطاعات والموضوعات الأخرى ذات الصلة بأمن وتحولات الطاقة، بما في ذلك الهيدروجين النظيف، وتيسير تشكيل وتفعيل سلاسل الإمداد الدولية التي تربط البلدين، وكذلك التعاون في مجال التقنيات والحلول ذات الصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ، مثل الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته.

وفي إطار العديد من الموضوعات المتعلقة بصناعة وإمدادات الهيدروجين عالمياً - التي تناولتها جلسات مؤتمر قمة الهيدروجين العالمية- شارك سموُّ الوزير في جلسة بعنوان «الطموحات العالمية للمملكة العربية السعودية في مجال الهيدروجين النظيف»، حيث استعرض سموُّه توجهات وطموحات المملكة العالمية في هذا المجال، والمشروعات المتميزة المتعلقة به، التي يجري إنجازها في المملكة.

مديرو الأموال يخفضون رهانات النفط الصعودية باستبدال المراكز الطويلة بصفقات قصيرة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تخلت أسعار النفط عن مكاسب حققتها في وقت سابق أمس، خلال ساعات التداول الأمريكية، إذ طغت المواجهة السياسية بشأن سقف الدين الأمريكي على اجتماع وزراء مالية دول مجموعة السبع، ما أثار القلق بشأن ركود محتمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقول لـ»الاقتصادية» محللون نفطيون «إنه من الصعب تفسير الاتجاه الهبوطي في الوقت الحالي، حيث تشير الأساسيات إلى أن أسواق النفط ستضيق بشكل كبير خلال بقية العام»، مشيرين إلى أن النشاط الصناعي العالمي لا يزال صامتا.

وفي هذا الإطار، يقول مفيد ماندرا نائب رئيس شركة «إل إم إف» النمساوية للطاقة «رغم التقلبات السعرية إلا أن الطلب العالمي على النفط الخام يتجه إلى التعافي مع الاقتراب من موسم القيادة الصيفي، حيث تراجعت مخزونات الخام إلى ما دون متوسط خمسة أعوام للمرة الأولى هذا العام».

ونقل عن بنك ستاندرد تشارترد تأكيده أن تخفيضات «أوبك+» ستقضي في النهاية على الفائض الذي تراكم في أسواق النفط العالمية خلال الشهرين الماضيين وستعيد التوازن إلى الأسواق، منوها بأن فائضا نفطيا كبيرا كان قد بدأ في النمو في أواخر 2022 وانتشر في الربع الأول من العام الحالي.

من جانبه، يقول أندرو موريس مدير شركة «بويري» الدولية للاستشارات «إن عدم اليقين يسيطر على سوق النفط الخام، حيث إنه بعد شهر من مفاجأة مجموعة «أوبك+» السوق بتخفيضات إضافية يظل مديرو الأموال حذرين للغاية لاتخاذ موقف صعودي في النفط».

وتلاشت تأثيرات خفض الإنتاج في السوق بعد تجدد المخاوف بشأن خلفية الاقتصاد الكلي مع توقع حدوث ركـود يلـوح فـي الأفق، فيما قام مديرو الأموال بقطع مراكزهـم الطويلة وإضافة صفقات قصيرة وبالتالي خفضوا صافي الرهانات الصعودية في كل من عقود خام برنت والخام الأمريكي، بحسب موريس.

أما أندريه جروسـي مدير شـركة «إم إم أيه سـي» الألمانية فيرى أن قطاع النقل يقود الطلب العالمي على النفط الخام خاصة في موسم القيادة الصيفي، مشيرا إلى أن قطاع النقل مسؤول حاليا عما يقرب من 60 فـي المائة من الطلب العالمي على النفط.

ولفـت إلـى تقاريـر دولية تـرى أن المركبات الكهربائية تعمـل حاليا على إزاحة 1.5 مليـون برميل فقط من الطلـب علـى النفـط يوميـا وهو أمـر محدود للغاية وقـد لا يزيد على 1 فـي المائة من الطلـب العالمي على النفط الخام مع قناعة عديد من كبار الخبراء بأن استهلاك النفط سيستمر في قيادة مزيج الطاقة العالمي وسينمو حتى 2050.

بدورها، تقول ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنرجي الدولية «إن الانتعاش الاقتصادي في الصين محل شكوك وبيانات متضاربة عن وتيرة التعافي وإن الاستهلاك والخدمات يتعافيان بقوة بينما النشـاط الصناعي لا يزال صامتا حيث تؤكد البيانات انخفاض نمو الصادرات الصينية من 14.8 في المائة فـي مارس إلى 8.5 في المائة في أبريل».

ولفتت إلى أنه بدءا من الشهر الجاري انخفض إنتاج «أوبك+» أكثر بعد أن قدمت عدة دول أخرى تخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج وهو ما قلص المعروض ودعم الأسعار لفترة وجيزة، في وقت أصبح فيه الإنتاج الروسي تحت المجهر بسبب العقوبات الغربية حيث ظل ثابتا عند 9.60 مليون برميل في اليوم رغم تعهد الحكومة الروسية بخفض طوعي قدره 500 ألف برميل في اليوم عن مستويات فبراير الماضي.

مـن ناحيـة أخـرى، تخلـت أسـعار النفط عن مكاسـب حققتهـا في وقت سـابق أمس، خـلال سـاعات التداول الأمريكية إذ طغت المواجهة السياسية بشأن سقف الدين الأمريكي على اجتماع وزراء مالية دول مجموعة السـبع، ما أثار القلق بشـأن ركود محتمل في أكبر مسـتهلك للنفط في العالم.

وبحلول الساعة 12:00 بتوقيت جرينتش، هبطت العقود الآجلة لخام برنت 27 سنتا، أو 0.4 في المائة إلى 76.14 دولار للبرميل. كما انخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي 29 سنتا أو 0.4 في المائة أيضا إلى 72.27 دولار للبرميل.

ورفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساس بمقدار ربع نقطة مئوية، ما يزيد تكاليف الاقتراض في بريطانيا إلى أعلى مستوياتها منذ 2008 مع رفع الفائدة للمرة الـ12 على التوالي إذ يسعى البنك للحد من أسرع تضخم تشهده دولة ضمن الاقتصادات الكبرى.

وأظهرت البيانات الأمريكية الأربعاء أن مؤشر أسعار المستهكين الذي يراقبه مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» ارتفع بزيادة أقل قليلا من المتوقع، ما قد يمهد الطريق أمام المجلس لوقف زيادات أخرى في أسعار الفائدة الشهر المقبل. ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على الطلب في النفط.

وأظهرت بيانات حكومية تراجع مخزونات البنزين والديزل الأمريكية، ما يعكس زيادة الطلب على وقود النقل، في حين ارتفعت مخزونات النفط الخام بشكل غير متوقع على خلفية الإفراج عن الاحتياطيات الوطنية وانخفاض الصادرات.

وكانت أسعار النفط الخام قد أنهت تعاملاتها الأربعاء 10 مايو، على تراجع بعد ثلاث جلسات من المكاسب، مع صدور بيانات المخزونات الأمريكية.

وأدى انخفاض حاد أكبر من المتوقع في مخزونات البنزين في الولايات المتحدة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، ما يبين الطلب القوي على وقود النقل في الولايات المتحدة.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 76.60 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 76.31 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الخميس «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 73.78 دولار للبرميل».

45 شركة مصنعة للمركبات ملتزمة بالمعيار السعودي لاقتصاد الوقود وخطة التوريد علي المقبلي من جدة الاقتصادية

أفصحت لـ»الاقتصادية» الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، أن هناك 45 شركة مصنعة للمركبات ملتزمة بخطة التوريد وبمتطلبات المعيار السعودي لاقتصاد الوقود، فيما يبلغ عدد الشركات التي تم إيقافها 21 شركة مصنعة.

وأشارت الهيئة على لسان المهندس وائل الذياب متحدثها الرسمي، إلى أن سبب إيقاف واردات هذه الشركات إلى أسواق المملكة يرجع إلى عدم إيفائها بمتطلبات البند (6.1.1.5) في المواصفة القياسية السعودية رقم (2864 /2019) الخاصة بالمعيار السعودي لاقتصاد الوقود (Saudi CAFE) للمركبات الخفيفة (2021-2023).

وبحسب الهيئة، تنص هذه المواصفة على أنه يجب أن تقدم الشركات المصنعة للمركبات خطتها لتوريد المركبات خلال الإطار الزمني المسموح به، وفي حال لم تتقدم الشركة المصنعة للمركبات، فلن يسمح لها بتوريد المركبات إلى السعودية إلى أن تقدم خطة التوريد للمراجعة والموافقة عليها.

ويعد معيار اقتصاد الوقود السعودي «Saudi CAFE»، الأول من نوعه عربيا وعلى مستوى الشرق الأوسط، ويهدف إلى تحديد متطلبات أداء اقتصاد الوقود لجميع المركبات الخفيفة - أي السيارات الصغيرة والشاحنات الخفيفة - المضافة إلى أسطول المركبات في المملكة.

وفي الإطار ذاته، يستهدف «مركز سلامة المركبات» المؤسس في شباط (فبراير) 2021، ويرتبط تنظيميا بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، إلى رفع معايير السلامة الفنية المتعلقة بالمركبات من خلال تطوير منظومة الفحص الفني الدوري، وتبني أفضل التقنيات المتعلقة بالسلامة والإسهام في رفع

وعي المتعلق بالسلامة الفنية للمركبات.

ويسهم ذلك في حماية الأرواح والممتلكات وخفض التكاليف الاقتصادية الناتجة عن الحوادث المرورية، وذلك وفق رؤية واضحة تستهدف تحقيق أعلى درجات السلامة للمركبات على طرق المملكة.

ويقوم المركز بعديد من المهام أبرزها، المشاركة في تحديث المواصفات والمعايير الفنية لسلامة المركبات بأنواعها وصيانتها وقطع غيارها، والإشراف على تنظيم الفحص الفني الدوري.

وذلك علاوة على وضع المعايير الفنية لسلامة المركبات المعدلة بأنواعها بالمشاركة مع الجهات المختصة، ووضع الضوابط لتصنيف مراكز صيانة المركبات، وتحديد فئاتها، وإنشاء قوائم بالتصنيفات المعتمدة، وتسجيل الراغبين فيها ونشرها.

وأيضا يتضمن تحديد ضوابط سلامة المركبات وأهلية السير على الطرق، ودعم البحوث والدراسات والمقارنات العالمية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المملكة وخارجها فيما يتعلق بمواصفات السلامة في المركبات.

«أوبك»: عدم حسم أزمة سقف الديون الأمريكية سيكون له تبعات اقتصادية

الجزيرة

رجحت «أوبك» أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.33 مليون برميل يوميا في 2023 دون اختلاف كبير عن 2.32 مليون في التقرير السابق.

ووفقا لـ»رويترز»، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول على توقعات النمو الاقتصادي العالمي في 2023 دون تغيير عند 2.6 في المائة، وفقا لـ»رويترز».

ورفعت توقعاتها لنمو الطلب الصيني على النفط هذا العام، إذ قالت في تقريرها أمس، إنها أجرت «تعديلات بزيادة طفيفة بفضل الأداء الأفضل من المتوقع للاقتصاد الصيني بينما من المتوقع أن تشهد مناطق أخرى انخفاضا طفيفا بسبب التحديات الاقتصادية التي من المرجح أن تنال من الطلب على النفط».

وفاجأ تحالف «أوبك+»، الذي يضم منظمة «أوبك» وروسيا وحلفاء آخرين، سوق النفط في الثاني من أبريل بإعلان خفض جديد للإنتاج المستهدف، وذلك في إضافة لتخفيضات قائمة بالفعل.

وارتفعت أسعار النفط في بادئ الأمر لكنها تعرضت لضغوط بسبب الاستمرار في رفع أسعار الفائدة والمخاوف المتعلقة بسقف الديون الأمريكية.

وقالت «أوبك» إنه من المتوقع الآن نمو الطلب الصيني على النفط 800 ألف برميل يوميا ارتفاعا من 760 ألف برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي.

ولم يطرأ تغير كبير على تقديرات نمو الطلب العالمي للشهر الثالث على التوالي، مشيرة إلى عوامل هبوط محتملة مثل التضخم العنيد وزيادة مدفوعات الديون نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

وقالت «أوبك» في تعليقها الاقتصادي «مع احتمال ظهور تحديات أخرى متعلقة بالديون، تظل عوامل عدم التيقن الجيوسياسي قائمة ويستمر التضخم».

وأضافت «إضافة إلى ذلك، لم تحسم مسألة سقف الديون الأمريكية حتى الآن، ما قد يكون له تبعات اقتصادية».

الالتفاف الروسي على العقوبات يثير تهديدات واشنطن بإجراءات صارمة

الاقتصادية

قالت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأمريكية إن واشنطن تعتزم اتخاذ إجراءات صارمة ضد قدرة روسيا على الالتفاف على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب في أوكرانيا.

وأفادت يلين، في تصريحات نشرتها وزارة الخزانة الأمريكية نقلا عن مؤتمر صحافي في نيجاتا باليابان، «هذه العقوبات لها تأثير، تحاول روسيا الالتفاف عليها»، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأضافت يلين «هذا العام، جزء أساس من استراتيجيتنا يتمثل في اتخاذ مزيد من الإجراءات لعرقلة محاولات روسيا الالتفاف على عقوباتنا».

وتحضر يلين في اليابان اجتماعا مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من دول مجموعة السبع، حيث تعتزم دفع الحلفاء للمساعدة على تشديد نظام العقوبات.

وقد حددت يلين نهجا من ثلاثة جوانب يركز على تحسين تبادل المعلومات بين الدول المشاركة في العقوبات، والضغط على «الشركات والسلطات القضائية التي نعلم أنها تسمح بالتهرب أو تسهله»، وإغلاق قنوات محددة تستخدمها روسيا «لتجهيز وتمويل جيشها»، ولم تذكر يلين، فرض عقوبات على دول لمساعدة روسيا على التهرب من العقوبات.

وصعدت وزارة الخزانة من تحذيراتها للشركات بالفعل هذا العام بشأن المعاملات التي يمكن أن تساعد روسيا على التهرب من العقوبات الغربية.

ويناقش الاتحاد الأوروبي أيضا آليات جديدة تستهدف الدول الثالثة، التي يعتقد أنها لا تفعل ما يكفي لمنع

روسيا من الحصول على السلع المحظورة.

وارتفعت شحنات البضائع إلى روسيا مثل أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة وغيرها من التقنيات من دول من بينها كازاخستان وتركيا والصين، حسبما ذكرت «بلومبيرج».

كما أشادت يلين بالحد الأقصى لأسعار النفط الروسي الذي تقوده الولايات المتحدة وساعد، إلى جانب عقوبات الاتحاد الأوروبي، على خفض الإيرادات الروسية من صادرات النفط دون تعطيل الإمدادات العالمية.

ولم تتحدث يلين، عن الحاجة إلى تشديد تطبيق هذا البرنامج، رغم التقارير التي تفيد باحتمال حدوث انتهاكات واسعة النطاق للحد الأقصى لأسعار النفط الروسي في آسيا في الربع الأول من العام الجاري.

ويعمل الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي جنبا إلى جنب مع القاعدة التي تحظر على شركات دول مجموعة السبع والشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرا لها تقديم الخدمات البحرية لدعم شحنات النفط الروسي المنقولة بحرا.

ويحصل مقدمو الخدمات على إعفاء من الحظر إذا تم تسعير شحنة من النفط بموجب الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي المحدد حاليا عند 60 دولارا لبرميل النفط الخام.

كما روجت وزيرة الخزانة لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في «دعم الصداقة»، وهي استراتيجية من شأنها أن تحد من اعتماد الولايات المتحدة وحلفائها على الصين من أجل السلع والمواد الحيوية عن طريق نقل سلاسل التوريد إلى البلدان، التي تعد أكثر موثوقية.

وأكدت يلين أن الاستراتيجية يمكن أن تفيد البلدان النامية، مضيفة «نعتقد أيضا أن جهودنا لتنويع سلسلة التوريد يمكن أن تفتح مزيدا من فرص التجارة والاستثمار للبلدان النامية التي تحظى تقليديا بحضور محدود فقط في سلاسل التوريد العالمية».

وتقوم يلين وطاقم موظفيها بطرح الفكرة على دول مثل الهند وإندونيسيا وفيتنام، التي يمكن أن تستفيد جميعها إذا نقلت الدول المتقدمة سلاسل التوريد خارج الصين.

وأضافت يلين أيضا أن «الإجراءات الرامية إلى خفض التضخم، والحفاظ على النمو، والمساعدة على تخفيف تأثير الصدمات الخارجية» و«تعزيز المرونة الاقتصادية والأمن»، من بين أولوياتها الأساسية في اجتماعات نيجاتا.

«دي.إن.أو» النرويجية تتراجع عن توقعاتها لإنتاج النفط من«كردستان العراق»

العربية

ألغت شركة النفط النرويجية «دي.إن.أو»، اليوم الخميس، توقعاتها الخاصة بالإنتاج في إقليم كردستان العراق بعد وقف للصادرات منذ مارس/ آذار أجبر الشركة على وقف الإنتاج.

وأوقفت تركيا ضخ 450 ألف برميل يوميا من الخام العراقي عبر خط الأنابيب العراقي التركي من منطقة فيشخابور الحدودية إلى ميناء جيهان التركي في 25 مارس /آذار بعدما أصدرت غرفة التجارة الدولية، ومقرها باريس، حكما في قضية تحكيم لصالح العراق.

وبعدها بأربعة أيام، أعلنت شركة «دي.إن.أو» وقف إنتاج النفط من حقلي طاوكي وبيشكبير اللذين أنتجا 107 آلاف برميل يوميا في الإجمال في 2022 وفقا لـ«رويترز».
وقالت الشركة النرويجية في بيان اليوم الخميس «إلى أن يتم استئناف التصدير وانتظام المدفوعات لمبيعات النفط السابقة والجارية، لا تستطيع «دي.إن.أو» تقديم أي توقعات لإنتاج كردستان للعام بأكمله».

وفي 18 أبريل/ نيسان، قالت الشركة إنها تتنبأ بأن يكون الإنتاج الإجمالي من كردستان أقل من 100 ألف برميل يوميا توقعتها سابقا بعد أن أعلنت تسجيل إنتاج بلغ 94.72 ألف برميل يوميا للربع الأول.

وتمتلك شركة «دي.إن.أو» حصة تبلغ 75 ٪في حقلي طاوكي وبيشكبير بينما تمتلك شريكتها «جينيل إنرجي» 25٪.

ووقعت بغداد مع حكومة إقليم كردستان العراق اتفاقا مؤقتا في الرابع من أبريل/ نيسان الماضي لاستئناف صادرات النفط من تركيا لكن الجانبين لم يحددا بعد العديد من جوانب الاتفاق.

أوبك تقدر ارتفاع استثمارات النفط من خارجها إلى 474 مليار دولار هذا العام

اقتصاد الشرق

تقدر منظمة الدول المُصدّرة للنفط (أوبك)، أن ترتفع استثمارات استكشاف وإنتاج النفط والغاز بالدول غير الأعضاء بها بنسبة 10٪ إلى 474 مليار دولار العام الجاري.

النرويج ستقود الزيادة في هذه الاستثمارات خلال العام الجاري، بنسبة ارتفاع مُقدرة بـ26٪ بجانب كل من البرازيل والولايات المتحدة وكندا، بحسب التقرير الشهري لـ«أوبك» عن شهر مايو الذي أبقى على توقعاته بشأن العرض والطلب على النفط دون تغيير مقارنة بالشهر السابق.

تتوقع أوبك أن تكون مستويات الاستثمار الإجمالية في قطاع الطاقة من خارج أوبك في عام 2023 أعلى بقليل من مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، لا يزال الاستثمار من خارج أوبك في النفط والغاز عند اقترانه بأسعار النفط الخام أقل بكثير من أعلى مستوى بلغ 747 مليار دولار في عام 2014.

العرض والطلب

وأبقت «أوبك» على توقعاتها للطلب العالمي على النفط للعام 2023 دون تغيير للشهر الثالث على التوالي.

وكذلك الأمر بالنسبة لتوقعاتها لنمو الطلب، والذي ظلّ عند 2.3 مليون برميل يومياً.

بالنسبة لنمو العرض من منتجي النفط خارج المنظمة، توقع التقرير الجديد أن يبلغ 1.4 مليون برميل يومياً هذا العام، أي دون تعديل أيضاً عن توقعات التقرير السابق.

في حين خفّضت «أوبك» تقديراتها للمخزونات النفطية التجارية عالمياً بنحو 32 مليون برميل عن تقرير أبريل، لتبلغ 2.81 مليار برميل. مشيرةً إلى أن هذه المخزونات كانت في شهر مارس تحت متوسط الخمس سنوات بنحو 34 مليون برميل.

وزير الطاقة السعودي: صادراتنا من الهيدروجين إلى أوروبا ستنطلق عبر دولتين

الطاقة

أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن هولندا وألمانيا ستكونان محطتين رئيستين لصادرات الهيدروجين الأخضر من المملكة إلى أوروبا خلال السنوات المقبلة.

وقّعت السعودية وهولندا اليوم الخميس 11 مايو/أيار (2023) مذكرة تفاهم للتعاون في تطوير الطاقة الخضراء والهيدروجين.

وقال وزير الطاقة السعودي في القمة العالمية للهيدروجين في روتردام: إن «روتردام ستكون مركزنا لأوروبا»، مضيفًا أن هولندا وألمانيا ستكونان «شريكتين طبيعيتين» للسعودية في تجارة الهيدروجين الأخضر.

تعمل السعودية على تحفيز اقتصاد الهيدروجين من خلال مستهدفاتها في أن تكون في مصافّ الدول المنتجة للهيدروجين في العالم، مع الحفاظ على مكانتها بوصفها لاعبًا رئيسًا في قطاع الطاقة، وجزءًا من جهود نيوم ورؤيتها الطموحة لتطوير حلول مستدامة ومبتكرة؛ لمواجهة التحديات العالمية الرئيسة، وعلى رأسها تغير المناخ.

خطط السعودية للهيدروجين

تخطط السعودية للاستحواذ على حصة من سوق الهيدروجين خلال السنوات المقبلة، إذ تنفّذ حاليًا أكبر مشروع في العالم في مدينة نيوم.

قال وزير الطاقة السعودي: «نحن نضع مرافق على الأرض، ونبني مخازن وخطوط أنابيب، لدينا خطة متكاملة لإنتاج الهيدروجين»، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

وكانت شركة أكوا باور السعودية قد نجحت خلال الربع الأول من العام الجاري، في إتمام الإغلاق المالي الأولي لمشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، بقيمة 24 مليار ريال سعودي (6.40 مليار دولار).

ويعدّ مشروع نيوم أكبر مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر على مستوى العالم مملوك بشكل مشترك من قبل أكوا باور وإير برودكتس الأميركية، وهو قيد الإنشاء في مدينة نيوم.

من المتوقع أن يبدأ مصنع شركة نيوم للهيدروجين الأخضر إنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100٪ في عام 2026، بإنتاج يصل إلى 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، بما يعادل 600 طن من الهيدروجين الأخضر يوميًا.

أوبك تُبقي توقعات الطلب على النفط في 2023 دون تغيير

أحمد شوقي

الطاقة

أبقت منظمة أوبك توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2023، دون تغيير تقريبًا، كما ثبّتت تقديرات المعروض النفطي من خارج المنظمة.

ووفق التقرير الشهري الصادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط -اليوم الخميس (11 مايو/أيار)-، شهدت توقعات الطلب على النفط في الصين تعديلات صعودية بسبب الأداء الأفضل من المتوقع للاقتصاد الصيني، لكنها قوبلت بانخفاضات في مناطق أخرى، مع التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأشارت أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.13 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2023 إلى 101.58 مليونًا، قبل أن يرتفع إلى 103.25 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من 2023، حسب التقرير الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

توقعات الطلب على النفط في 2023

تتوقع منظمة أوبك نمو الطلب على النفط في 2023 بنحو 2.33 مليون برميل يوميًا، دون تغيير تقريبًا عن تقديرات أبريل/نيسان الماضي، التي بلغت 2.32 مليونًا، ليصل الإجمالي عند 101.90 مليون برميل يوميًا.

وتقدّر منظمة الدول المصدّرة للنفط نمو الطلب على النفط في الصين بمقدار 800 ألف برميل يوميًا خلال 2023، مقارنة مع تقديرات الشهر الماضي البالغة 760 ألف برميل يوميًا.

وأشارت أوبك إلى أن التوقعات تخضع للعديد من الشكوك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية المستمرة.

ويوضح الرسم أدناه، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط في 2023:

وفي العام الماضي (2022)، تشير تقديرات أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.49 مليون برميل يوميًا، بانخفاض طفيف للغاية عن التوقعات السابقة البالغة 2.50 مليونًا، ليصل الإجمالي إلى متوسط 99.57 مليون برميل يوميًا.

المعروض النفطي من خارج أوبك

أبقت أوبك توقعات نمو المعروض النفطي من خارج المنظمة عند 1.43 مليون برميل يوميًا في العام الحالي، ليكون من المرجح أن يسجّل الإجمالي 67.19 مليون برميل يوميًا.

وترى أوبك أن نمو المعروض النفطي سيأتي من جانب الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وقازاخستان وغايانا، في حين من المرجح أن ينخفض الإنتاج بصورة رئيسة من روسيا.

وما تزال هناك شكوك تتعلق بإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والصيانة غير المخطط لها في عام 2023، وفق التقرير.

ويُظهر الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توقعات أوبك لتغيّر إنتاج السوائل النفطية لبعض الدول في 2023:

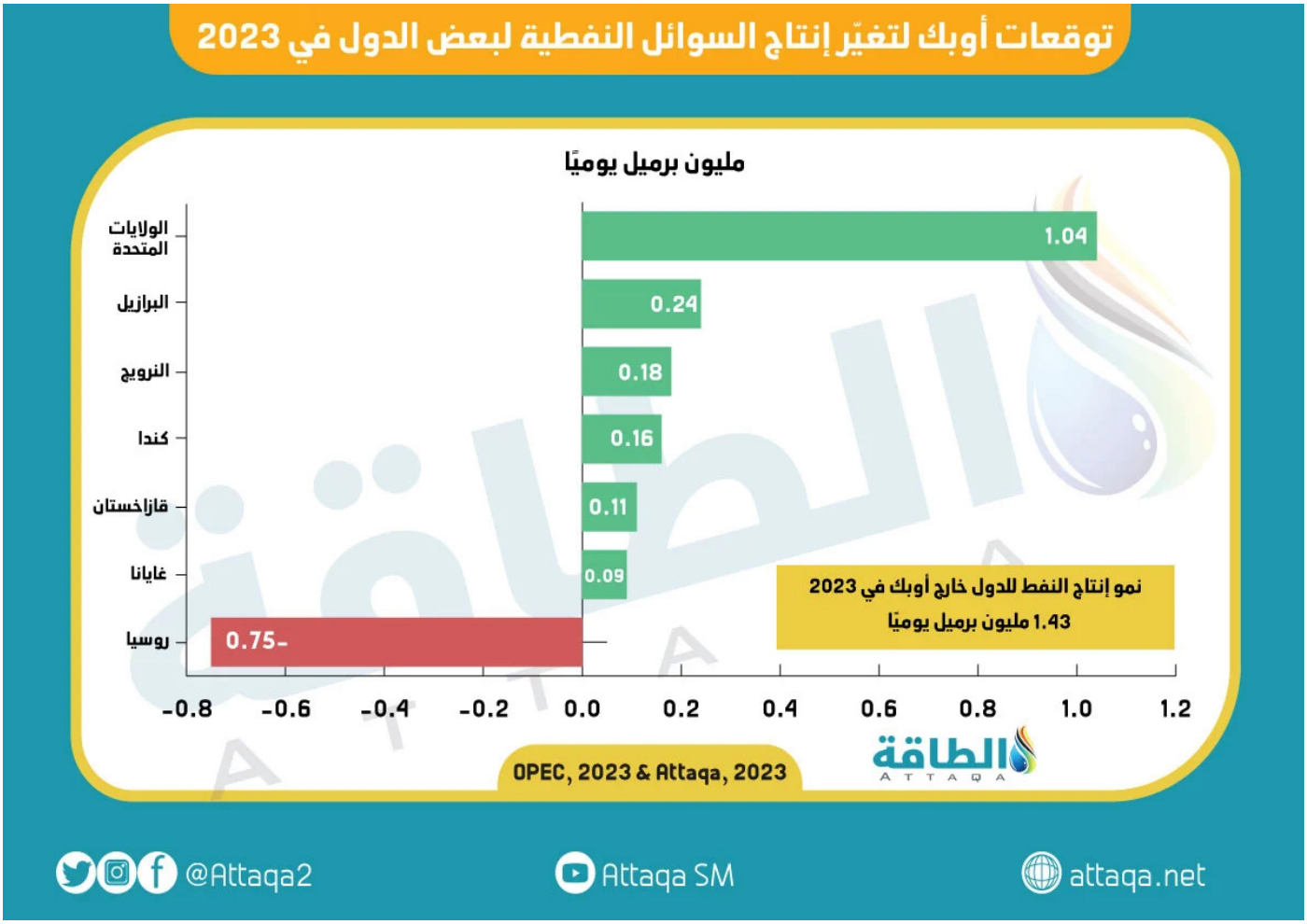

كما ثبّتت أوبك توقعاتها لنمو المعروض النفطي من خارجها خلال 2022، عند 1.86 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير الشهري.

وهذا يعني أن إجمالي المعروض النفطي من خارج منظمة أوبك قد سجّل 65.76 مليون برميل يوميًا.

إنتاج أوبك النفطي

انخفض إنتاج الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنحو 191 ألف برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان 2023، على أساس شهري، ليصل الإجمالي إلى 28.603 مليون برميل يوميًا.

وجاء هبوط الإمدادات النفطية من العراق ونيجيريا، في حين زاد إنتاج السعودية وأنغولا وإيران.

ويوضح الجدول التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج دول أوبك من النفط الخام وفقًا لتقديرات شركات المراقبة:

متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام وفقا لتقدير شركات المراقبة

مليون برميل يوميًا

الدول	2021	2022	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022	الربع الأول 2023	فبراير 2023	مارس 2023	أبريل 2023	التغير مارس/أبريل
الجزائر	0.913	1.017	1.040	1.030	1.015	1.017	1.013	1.005	0.008-
أنغولا	1.122	1.140	1.155	1.084	1.071	1.072	1.006	1.085	0.079
الكونغو	0.263	0.261	0.265	0.252	0.268	0.278	0.271	0.263	0.008-
غينيا الاستوائية	0.098	0.084	0.090	0.063	0.054	0.061	0.047	0.059	0.011
الغابون	0.182	0.197	0.201	0.199	0.196	0.196	0.202	0.205	0.002
إيران	2.392	2.554	2.565	2.567	2.570	2.574	2.582	2.630	0.048
العراق	4.046	4.439	4.522	4.505	4.374	4.368	4.342	4.139	0.203-
الكويت	2.419	2.704	2.801	2.712	2.682	2.676	2.678	2.652	0.026-
ليبيا	1.143	0.981	0.976	1.153	1.157	1.163	1.159	1.135	0.024-
نيجيريا	1.373	1.204	1.063	1.171	1.342	1.371	1.350	1.180	0.170-
السعودية	9.114	10.529	10.891	10.603	10.354	10.361	10.405	10.500	0.095
الإمارات	2.727	3.066	3.168	3.094	3.043	3.046	3.038	3.028	0.011-
فنزويلا	0.553	0.678	0.662	0.667	0.693	0.690	0.700	0.724	0.024
مجموع أوبك	26.345	28.856	29.400	29.100	28.820	28.873	28.794	28.603	0.191-

الطاقة ATTAQA @Attaqa2 Attaqa SM attaqa.net

OPEC, 2023 & Attaqa, 2023

لماذا تتراجع أسعار النفط رغم الخفض الطوعي لبعض دول أوبك+؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

فسّـر مستشـار تحريـر منصـة الطاقـة المتخصصة، خبير اقتصـادات الطاقـة الدكتور أنس الحجي، أسـباب انخفـاض أسـعار النفـط الخام خـلال المدة الأخيـرة، والذي دفـع خام برنت إلى السـبعينيات.

وأوضح الحجي، في حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بموقع تويتر تحت عنوان «مفاجآت أسـواق النفـط.. لا تتوقـف»، أنّ عـددًا من دول تحالف أوبـك+ الكبيرة أعلن خفضًا طوعيًـا للإنتاج بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا.

وقـال: «يضـاف هـذا الخفـض إلى ما أُعلـن في 5 أكتوبر/تشـرين الأول الماضي (2022)، من خفض لسـقف الإنتاج، ولكن على الرغم من ذلك، انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، وتراجع خام برنت إلى السبعينيات».

وأشـار إلـى الفـارق بين الإنتاج الفعلي وسـقف الإنتاج، فسـقف الإنتاج انخفض بنحو مليونـي برميل يوميًا، بينمـا الخفـض الطوعي ليس مـن الواضح مقداره الحقيقـي الآن، ورغم ذلك تراجعت أسـعار النفط.

لماذا انخفضت أسعار النفط؟

قـال خبيـر اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن قرار الخفض الطوعي كان مفاجئًا، ومتابعو البرنامج يعلمون أن التقارير منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، وفي يناير/كانون الثاني الماضي، تركّز على فكرة أنـه يجب علـى أوبك وأوبك+ القيام بهذا الخفض في الربع الأول من 2023.

وأوضـح أن هـذا الأمـر كان معروفًـا وواضحًا، وكان على أوبك أن تقـوم به، ولكنها تجاهلته، قبل أن تضطر في النهاية مع تراجع أسعار النفط إلى أن تقوم بهذا التخفيض التطوعي، بسبب عدم وجود اجتماع رسمي

لهذه الدول.

وتابع: «كان معروفًا منذ البداية أنه ستحدث مشكلات كبيرة خلال الربع الأول من 2023، وأنه على دول أوبك وتحالف أوبك+ خفض الإنتاج، وإلّا فإن الأسعار ستنخفض»، لافتًا إلى أن ما ذُكِر يعارض جزءًا كبيرًا من السوق.

وأشار إلى أنه كان واضحًا تمامًا منذ شهر مارس/آذار الماضي 2022، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، أن الإنتاج الروسي لن ينخفض، وأن صادرات روسيا لن تنخفض، بينما كان كبار المحللين وغيرهم يتكلمون عن انخفاض كبير في إنتاج روسيا وصادراتها.

وأكد أن المشكلة أن بعض دول أوبك صدّقت ما نشره الإعلام الغربي في هذا الاتجاه، وبالإضافة لذلك -وهو كلام منشور حاليًا- الحديث في ديسمبر/كانون الأول الماضي 2022 عن إعادة الانفتاح بشكل تدريجي في الصين، ثم حدث انفتاح مفاجئ.

وكان الحديث عن هذا الانفتاح، وفق الحجي، أنه سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط بشكل كبير، ومن ثم سترتفع أسعار النفط بشكل كبير، لافتًا لتنبيهه منذ البداية إلى أن هذا الانفتاح سيؤدي إلى ارتفاع الطلب في قطاع المواصلات فقط.

وأشار الدكتور أنس الحجي إلى أن الاقتصاد الصيني ضعيف، ويحتاج إلى وقت طويل للتعافي، ومن ثم فإن أثر الانفتاح محدود، ولن ترتفع الأسعار بالشكل الذي يقول عنه هؤلاء، فمن جهة هناك موضوع النفط الروسي، ومن جهة أخرى هناك الطلب الصيني على النفط.

التجارة الخارجية للنفط والغاز

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، الدكتور أنس الحجي، إن هناك تغيرات دولية حدثت في تجارة النفط والغاز، وأدت إلى تراجع أسعار النفط، إذ إن هناك إشكالات حدثت بسبب العقوبات، ورغبة روسيا في تحويل صادراتها إلى دول أخرى.

وبيّـنَ الحجـي أن هنـاك أزمـة أخرى، وهـي تدهـور نوع البيانات الموجودة في السـوق، وهو ما جعل تحليل هذه البيانات صعبًا على الكثيرين في هذه الحالة، ما أدى بدوره إلى تقارير خاطئة كثيرة في السوق، ونعلم هذه النتائج حاليًا.

ونتيجة لسوء البيانات، بحسب الدكتور أنس الحجي، يصل النفط الروسي حاليًا إلى كل أصقاع الأرض، رغم كل العقوبـات، إذ إنـه يصـل إلـى الولايات المتحدة وأغلب دول الاتحـاد الأوروبي، التي تفرض عليه عقوبات من جهة، وتستورده من جهة أخرى.

وأوضـح أن دول الاتحـاد الأوروبـي تشـتري المنتجات النفطية من الهند والصين وبعـض الدول الأخرى التي تصنع النفط الخام الروسي، وهناك بعض دول أوبك وأوبك+ تستورد النفط الروسي والمنتجات النفطية الروسـية، وتعيد تصديرها، بما فيها دول عربية.

وعن هذه الدول، قال الحجي، إن هناك دولًا عربية تسـتورد المنتجات النفطية الروسـية لتسـتعملها محليًا، وتصـدّر مـا يقابلهـا مـن المنتجـات النفطية المحلية، فـي محاولة لعدم إحداث مشـكلات مـع الأميركيين أو الاتحاد الأوروبي.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي: «كل هذه التغيرات الكبيرة في اتجاه التغيرات الدولية سـبّبت مشـكلات لمن لا يعرف تفاصيلها، ولكن الفكرة أن هناك معروضًا كافيًا، والطلب على النفط أقلّ مما كان متوقعًا».

وتابـع: «المشـكلة أن هنـاك توقعات خاصة من منظمات دولية كبيـرة كانت أعلى من الحقيقة، ومن ثم مع الزمن خفضت هذه التوقعات، لكن الطلب على النفط نفسه لم ينخفض، وما زال في زيادة، لكن بمعدلات أقلّ مما كان متوقعًا».

«سقف الديون الأميركية» يجثم على أنفاس النفط

الشرق الأوسط

رفعت «منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)»، يوم الخميس، توقعاتها لنمو الطلب الصيني على النفط هذا العام، لكنها أبقت على توقعاتها لنمو الطلب العالمي دون تغيير، وعزت ذلك إلى عوامل انخفاض محتملة مثل «سقف الديون الأميركية».

وقالت المنظمة في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط في 2023 سيرتفع 2.33 مليون برميل يومياً؛ أي بنسبة 2.3 في المائة. ولا ينطوي ذلك على تغير يذكر عن توقعات الشهر الماضي التي بلغت 2.32 مليون برميل يومياً. وقالت «أوبك» في التقرير إنها أجرت «تعديلات بزيادة طفيفة بفضل الأداء الأفضل من المتوقع للاقتصاد الصيني، بينما من المتوقع أن تشهد مناطق أخرى انخفاضاً طفيفاً بسبب التحديات الاقتصادية التي من المرجح أن تنال من الطلب على النفط».

وفاجأ تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة «أوبك» وروسيا وحلفاء آخرين، سوق النفط في 2 أبريل (نيسان) الماضي بإعلان خفض جديد للإنتاج المستهدف، وذلك في إضافة لتخفيضات قائمة بالفعل... وارتفعت أسعار النفط في بادئ الأمر، لكنها تعرضت لضغوط بسبب الاستمرار في رفع أسعار الفائدة والمخاوف المتعلقة بسقف الديون الأميركية.

وقالت «أوبك» إن من المتوقع الآن نمو الطلب الصيني على النفط 800 ألف برميل يومياً، ارتفاعاً من 760 ألف برميل يومياً في توقعات الشهر الماضي. ولم يطرأ تغير على تقديرات نمو الطلب العالمي للشهر الثالث على التوالي، وأبقت «أوبك» توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2023 عند 2.6 في المائة، مشيرة إلى عوامل هبوط محتملة مثل التضخم العنيد وزيادة مدفوعات الديون نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

وقالت «أوبك» في تعليقها الاقتصادي: «مع احتمال ظهور تحديات أخرى متعلقة بالديون، تظل عوامل عدم التيقن الجيوسياسي قائمة ويستمر التضخم». وأضافت: «بالإضافة إلى ذلك، لم تُحسم مسألة سقف

الديون الأميركية حتى الآن، مما قد يكون له تبعات اقتصادية».

وفي الأسواق، تخلت أسعار النفط عن مكاسب حققتها في وقت سابق يوم الخميس خلال ساعات التداول الأميركية؛ إذ طغت المواجهة السياسية بشأن سقف الدين الأميركي على اجتماع وزراء مالية دول «مجموعة السبع»، مما أثار القلق بشأن ركود محتمل في أكبر مستهلك للنفط بالعالم.

وبحلول الساعة 14:40 بتوقيت غرينيتش، هبطت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار، أو 1.86 في المائة، إلى 74.99 دولار للبرميل. كما انخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي 1.57 دولار أو 2.16 في المائة أيضاً إلى 70.99 دولار للبرميل.

وأظهرت البيانات الأميركية الأربعاء أن مؤشر أسعار المستهلكين الذي يراقبه «مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)» ارتفع بزيادة أقل قليلاً من المتوقع، مما قد يمهد الطريق أمام «المجلس» لوقف زيادات أخرى في أسعار الفائدة الشهر المقبل. ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على الطلب على النفط.

وأظهرت بيانات حكومية الأربعاء تراجع مخزونات البنزين والديزل الأميركية؛ مما يعكس زيادة الطلب على وقود النقل، في حين ارتفعت مخزونات النفط الخام بشكل غير متوقع على خلفية الإفراج عن الاحتياطات الوطنية وانخفاض الصادرات.

وفي الوقت نفسه، يترقب المستثمرون أنباءً عن محادثات بدأت الأربعاء حول رفع سقف دين الحكومة الأميركية البالغ 31.4 تريليون دولار. ويصر الجمهوريون على خفض الإنفاق.

شكراً